رئيس الوزراء في ختام أعمال المؤتمر الفرعي للسلطة المحلية بمحافظة تعز :

الحكومة ماضية في مشروع تحلية المياه وتحديث ميناء المخا ومطار تعز

معالجة قضايا تعويضات المتضررين من مشروع المطار ستتم بصورة عاجلة

محافظ تعز : القيادة السياسية تولي المحافظة وأبناءها اهتماماً كبيراً

في البيان الختامي :

تحديد الأولويات الإنمائية العاجلة للمحافظة في قطاعات مياه الشرب والصحة والتعليم الفني

زيادة حصة المحافظة من المشتقات النفطية والنهوض بدور المرأة والاهتمام بالشباب

تعز/ سبأ:

اختتم المؤتمر الفرعي الموسع للسلطة المحلية بمحافظة تعز أمس أعماله برئاسة رئيس مجلس الوزراء الدكتور / علي محمد مجور، وذلك بعد مناقشة موسعة لأوراق العمل والتقارير المقدمة للمؤتمر .

وفي اختتام أعمال المؤتمر أشاد رئيس الوزراء بحسن الإعداد والتنظيم للمؤتمر الذي كان له الأثر الإيجابي في نجاح أعماله.

وأكد أن الحكومة ماضية في مشروع تحلية المياه لتلبية احتياجات المواطنين من المياه، بالشراكة مع القطاع الخاص، وذلك تنفيذا لتوجيهات فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية.

كما أشار إلى أن مناقصة تحديث وتطوير ميناء المخاء ستنزل خلال العام الجاري، وستتم عملية التنفيذ على مرحلتين أو ثلاث ابتداء من العام القادم.

ونوه رئيس الوزراء باهتمام الحكومة بإنجاز مشروع مطار تعز الدولي.. موضحا أنه سيتم معالجة قضايا التعويضات بصورة عادلة.

من جانبه أشاد محافظ تعز حمود خالد الصوفي باهتمام القيادة السياسية الكبير بمحافظة تعز وأبنائها.. منوها بما شهده المؤتمر من نقاشات جادة من قبل المشاركين بما يعكس حرص الجميع على النهوض بالسلطة المحلية نحو آفاق واسعة.

وقد صدر عن المؤتمر بيان ختامي تضمن العديد من القرارات والتوصيات بخصوص تطوير أداء السلطة المحلية ومستوى الخدمات وآليات تحصيل الموارد المالية وتبسيط إجراءات عمليات الصرف المعتمدة للموازنة السنوية، فضلا عن الجوانب المتعلقة بالمرأة وتمكينها سياسيا وتنمويا إضافة إلى الواقع الاستثماري ومتطلبات تطويره ومتطلبات النهوض بالقدرات المؤسسية والبشرية والمعلوماتية.

وتضمنت التوصيات أهمية تحديد الأولويات الإنمائية العاجلة في قطاعات مياه الشرب والصحة العامة والتعليم الفني وغيرها من الجوانب المرتبطة بالرؤية الإستراتيجية للحكم المحلي .

وأشار البيان إلى أنه من حسن الطالع أن يسبق انعقاد هذا المؤتمر وجود فخامة رئيس الجمهورية في هذه المحافظة لتفقد أحوال المواطنين وتلمس همومهم وهو الأمر الذي يثمنه أبناء المحافظة تثمينا عاليا .

واستعرض البيان مجمل الفعاليات والتقارير التي قدمت إلى المؤتمر و كذا مناقشة العديد من أوراق العمل التي اتسمت بالطرح الموضوعي والعلمي وحظيت بالنقاش الجاد والمستفيض و عكست مدى حرص وجدية المشاركين على إثراء هذه التجربة النوعية والمتميزة و تطويرها بما يتلاءم مع المتغيرات التنموية المتسارعة التي يشهدها الوطن .

وتمحورت التوصيات حول تطوير أداء السلطة المحلية واستكمال البناء المؤسسي و تنمية القدرات البشرية والموارد المالية والموازنات السنوية وإعادة النظر في معايير تحديد سقوف التأشيرات، سواء فيما يتعلق باعتماد الدعم الجاري السنوي للموازنة الوظيفية والتشغيلية للوحدات المحلية أو معايير وأسس توزيع الموارد والاعتمادات السنوية الاستثمارية المركزية وفق معايير وأسس عادلة .

وفي مجال التنمية المحلية أوصى المؤتمرون بوضع آليات لمتابعة تنفيذ توجيهات الأخ الرئيس والمتمثلة بمشروع تحلية مياه البحر وتأهيل ميناء المخاء واستكمال تأهيل مطار تعز ومتابعة تنفيذ مدينة الصالح السكنية والمدينة الرياضية وإنشاء المجمع الثقافي بما في ذلك المكتبة العامة ومسرح الطفل ومركز الموروث الشعبي وكذا النهوض بمستوى الخدمات العامة وتحسين مستوى الأداء لمختلف المرافق .

كما أوصى المؤتمرون بالاهتمام بقطاع المنشآت الصغيرة والاستثمار والشراكة المجتمعية من خلال إنشاء المجمعات الصناعية وإصدار قانون المنشآت الصغيرة وتفعيل ودعم المعاهد الفنية وتنفيذ مشروع النافذة الواحدة للاستثمار وإنشاء مناطق استثمارية واعتماد الشراكة المجتمعية منهجية فعالة لمعالجة قضايا الفقر والبطالة والتنمية المجتمعية.

وفي قطاع المرأة أوصى المؤتمر بتحديد أولويات العمل وكذا الاحتياجات للمشاريع المخصصة للمرأة والنهوض بها تعليميا وصحيا وثقافيا في ضوء إستراتيجية وطنية شاملة وإعطاء المرأة فرصتها الكافية للحصول على منح الدراسات العليا وضمان حصولها على فرص عمل في مختلف القطاعات.

كما أوصى المؤتمر بزيادة حصة المحافظة من المشتقات النفطية بما يتناسب وحجم السكان وتفعيل دور المحافظة كعاصمة للثقافة بحيث تؤدي الدور المنوط بها .

وثمن المؤتمر الدور الفاعل لمحافظ المحافظة والأمين العام للمجلس المحلي للمحافظة في متابعة وتنفيذ المشاريع لدى وحدات السلطة المحلية.

وأشاد المشاركون بحرص رئيس الوزراء على المشاركة والإشراف المباشر على خطوات إعداد هذا المؤتمر وتقديم كافة التسهيلات اللازمة لإنجاحه.

هذا وقد رفع المشاركون في ختام أعمال المؤتمر برقية شكر وتقدير للأخ رئيس الجمهورية، أعربوا فيها عن الشكر والتقدير لفخامته لاهتمامه بتطوير نظام الحكم المحلي و ترسيخ السلطة المحلية على صعيد الواقع.

حضر الجلسة الختامية وزير الدولة مدير مكتب رئيس الوزراء عبدالرحمن طرموم ووزراء العدل الدكتور غازي الاغبري والمالية نعمان الصهيبي والاتصالات وتقنية المعلومات المهندس كمال الجبري والأوقاف والإرشاد حمود الهتار والمياه والبيئة المهندس عبدالرحمن فضل الارياني والشؤون الاجتماعية والعمل الدكتورة أمة الرزاق حمّد و التعليم الفني والتدريب المهني الدكتور إبراهيم حجري وأمين عام رئاسة الوزراء عبدالحافظ السمة.

في تقرير رسمي صدر مؤخرا عن اللجنة الوطنية للمرأة:

جملة من التحديات تواجه تمكين المرأة منها محدودية المشاركة السياسية والتمثيل البرلماني والتفاعل مع الكوتا

الحكومة اليمنية التزمت بتخفيف الفقر ورفع عدد المستفيدات من برنامج الأسر المنتجة

صنعاء/ سبأ :

كشف تقرير رسمي حديث عن التحديات في مجال تمكين المرأة والتوجهات المستقبلية للارتقاء بها في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وإتاحة الفرصة أمام الجنسين للحصول على فرص عمل لتحقيق مبدأ العدالة والإنصاف في كافة القضايا الرسمية وغير الرسمية.

ومن تلك التحديات محدودية وتدني المشاركة السياسية والتمثيل البرلماني للنساء والتفاعل مع مطلب الكوتا، تدني مشاركة المرأة في قوة العمل ،انتشار الأمية ، وارتفاع نسبة الوفيات بين الأمهات ، إلى جانب عدم تصحيح بعض المفاهيم الخاصة تجاه قضية المرأة.

وعدد التقرير الذي أعدته اللجنة الوطنية للمرأة، وسلمته مؤخرا لمنظمة الاسكوا بناء على التزامها بمنهاج عمل بيجين 15 عاما، أن عدد النساء اللواتي يشغلن مواقع صنع القرار تمثل بنائب في البرلمان مقابل 300 نائب ونائبتين في مجلس الشورى مقابل 109 نواب ووزيرتين في الحكومة الحالية مقابل 36 وزيرا وسفيرة مقابل 116 سفيرا و38 امرأة عضوا في المجالس المحلية مقابل 7 آلاف و594 عضوا وثماني وكيلات وزارة يشغلن الدرجة و83 قاضية.

ووفقا للتقرير فإن نسبة النساء من قوة العمل بلغت 7 ر23 بالمائة ونسبة النساء من إجمالي المشتغلين 24,6 بالمائة ونسبة النساء غير النشيطات اقتصاديا 72,1 بالمائة ونسبة النساء العاملات في القطاع غير الرسمي 92,7 بالمائة وارتفعت نسبة البطالة النسوية من 8,2 بالمائة إلى 39,5 بالمائة ونسبة النساء في النشاط التجاري 3 بالمائة فقط.

وأوضح التقرير أن التحاق الفتيات بالتعليم الفني والتدريب المهني زاد واحد بالمائة فقط خلال الفترة 2004 - 2008، بينما بلغت نسبة المعلمات في التعليم الفني والتدريبي المهني 14,64 بالمائة، موضحا التحاق 597 معاقا ومعاقة بمراكز المعاقين منها 22,4 بالمائة من الإناث.

وتضمن التقرير تعليم المرأة مشيرا إلى أن الحكومة أنشأت قطاعاً خاص بتعليم الفتاة بوزارة التربية والتعليم وثلاث إدارات عامة للمرأة بوزارة التعليم الفني والتعليم العالي وجهاز محو الأمية وتعليم الكبار لافتا إلى أن عدد حضانات ورياض الأطفال ارتفع في الفترة 2004 - 2008م من 198 إلى 408 ووصل عدد الملتحقين بها للفئة العمرية من الولادة وحتى 6 سنوات إلى 11 ألفا و956 طفلا و10 آلاف و69 طفلة.

كما أن التعليم الأساسي للفتيات الملتحقات بمدارس التعليم في الأعوام الدراسية -2007 2008م وصل الى42 بالمائة للإناث فيما انخفض إلى 58 بالمائة بالنسبة للذكور.

وفي التعليم الثانوي ارتفعت نسبة الطالبات الملتحقات خلال الأعوام الدراسية 2008-2004م، من 30,36 بالمائة إلى 34,60 بالمائة على التوالي، بينما وصل عدد الجامعات الحكومية إلى 7 جامعات والخاصة 13 جامعة ووصل عدد المراكز البحثية إلى 14 مركزا منها مركزان نسويان.

كما ارتفعت نسبة التحاق الطالبات في التعليم الجامعي خلال الأعوام الدراسية 2004-2008م من 26,79 إلى 29 بالمائة على التوالي.

ولفت التقرير إلى زيادة نسبة الالتحاق بمراكز محو الأمية وتعليم الكبار في العامين 2007-2006م إلى/ 9 / آلاف و/ 157 / دارسا مقابل / 11 / ألفا و461 دارسة بينما تراجعت نسبة الأمية من 79,4 بالمائة في عام 1994م إلى 61,6 بالمائة عام 2004م .

وبشان المرأة والصحة بين التقرير أن نسبة وفيات الأمهات مازالت 365 حالة من بين 100 ألف حالة، وانخفض معدل الخصوبة في عام 2004م من 6,2 بالمائة إلى 5,2 بالمائة في عام 2008م ووصلت نسبة استخدام وسائل منع الحمل في العام الماضي إلى 28 بالمائة في حين كانت في عام 2004م لا تتجاوز 13,4 بالمائة.

وبلغت نسب العاملات في القطاع الصحي 45 بالمائة وارتفعت مراكز الأمومة والطفولة من 333 مركزا في عام 2004م إلى 586 مركزا في عام 2008م.

فيما سجل التقرير نسبة وفيات الأمهات بمرض الملاريا 30 بالمائة وعدد المصابات بالسرطان 49 امرأة من بين 100 ألف وفتحت الحكومة قسما خاصا بالأورام السرطانية في المستشفى الجمهوري التعليمي بأمانة العاصمة وهناك توجهات لإنشاء مراكز أخرى بالمحافظات .

ووصلت نسبة النساء المصابات بمرض الإيدز إلى 38 بالمائة من إجمالي المصابين البالغ عددهم ألفين و550 حالة وعملت الحكومة على إنشاء مركز خاص لمرض الإيدز ووضع إستراتيجية لمكافحته واتخاذ الوقاية اللازمة من العدوى به.

وكشف التقرير عن المخصصات المالية الموجهة لمشاريع المرأة في المجال الصحي والتي وصلت خلال عام 2008م إلى مبلغ 65 مليونا و330 ألف ريال.

وذكر التقرير أن الحكومة اليمنية التزمت بتخفيف الفقر إلى النصف مع نهاية فترة الخطة الوطنية للتنمية والتخفيف من الفقر عام 2011م من خلال زيادة حالات الضمان الاجتماعي للسكان بين عامي 2004 - 2008م، حيث وصل عدد الحالات إلى مليون و/ 42 / ألفا و/ 109 / حالات اجتماعية منها 47 بالمائة إناث.

ونفذ صندوق الرعاية الاجتماعي دورات تدريبية للمستفيدين هدفها تطوير مهاراتهم وإكسابهم حرفاً مدرة للدخل ووصل عدد المستفيدين إلى ألف و401 شخص منهم 48 بالمائة نساء، فيما بلغ عدد المستفيدين من مشاريع صندوق الأشغال العامة حتى عام 2008م إلى 672 ألفا و484 شخصا.

كما وفر صندوق الأشغال العامة 43 ألف فرصة عمل للذكور ووصلت مشاريع البنية التحتية التي نفذها الصندوق إلى 283 مشروعا استفاد منها 55 ألفاً منهم 48 بالمائة نساء في مجالات التعليم والزراعة .

ووفقاً للتقرير فإن عدد المستفيدات من أنشطة البرنامج الوطني للأسر المنتجة بلغ ألفين و129 امرأة حسب الإحصائيات الأخيرة عن البرنامج ويدعم 41 مركزا لدى منظمات المجتمع المدني اغلبها مراكز مختصة للنساء.

كما تم إنشاء وافتتاح 8 مراكز جديدة خلال عام 2008م في سبع محافظات وصل عدد المتخرجات فيها خلال الفترة 1998م - 2008م ثلاثة آلاف و223 خريجة في مختلف الأقسام التابعة للبرنامج وبلغ عدد القروض المصروفة للنساء من صندوق الصناعات الصغيرة في الفترة 2009-2004م إلى 783 قرضا بمبلغ 182 مليونا 88 ألف ريال.

وتناول التقرير المرأة ووسائط الإعلام وقوانين حقوق الطفل ورعاية الأحداث والجرائم والعقوبات والأحوال الشخصية وتنظيم السجون والتعديلات القانونية التي طرأت على بعض القوانين المعنية بالمرأة .

وتطرق التقرير إلى العنف ضد المرأة والنزاع المسلح وما تم انجازه من أنشطة خاصة بهما